اختتم وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي اجتماعهم الطارئ بشأن الوضع في اليمن الذي عقد اليوم الثلاثاء في مدينة جدة السعودية بناءً على طلب اليمن لبحث تطورات الأوضاع اليمنية بحضور الرئيس عبد ربه منصور هادي. وأكد البيان الختامي لوزراء الخارجية استمرار تأييد ودعم الشرعية الدستورية في اليمن ممثلة بهادي والجهود الوطنية التي يبذلها لتحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي لليمن واستئناف العملية السياسية. وشدد البيان على دعم نتائج مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي وافقت عليه كافة الأطراف والقوى والأحزاب السياسية اليمنية، وذلك استناداً إلى مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلياتها التنفيذية. وأعلن المشاركون دعمهم لدعوة العاهل السعودي سلمان بن عبدالعزيز آل سعود لمختلف مكونات وأطياف الشعب اليمني للتوافق والتصالح لبناء الدولة الحديثة وتدعيم أسس السلام والحوار وتحقيق الأمن والاستقرار في اليمن. وجدد البيان تأكيده على القرارات ذات الصلة الصادرة عن كل من مجلس التعاون الخليجي ومجلس جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومجلس الأمن الدولي ولا سيما قرار مجلس الأمن الدولي رقم 6122، بتأييد الشرعية الدستورية في اليمن وإدانة كل من يساهم في إعاقة العملية السياسية وإفشالها وفرض عقوبات عليها، وقرار مجلس الأمن رقم 2216 الذي دعا تحت الفصل السابع الحوثيين إلى سحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها وقرر حظر توريد الأسلحة إليهم. ودعا جميع دول الأعضاء إلى التعامل بصورة إيجابية لتطبيق قرار مجلس الأمن 2216 التزاماً بميثاق منظمة التعاون الإسلامي. "أدان الاجتماع بشدة تدخل القوى الإقليمية خارج نطاق الشرعية في الشؤون الداخلية لليمن وإثارة النعرات المذهبية والطائفية بما يؤجج الصراع " وأدان الاجتماع بشدة تدخل القوى الإقليمية خارج نطاق الشرعية في الشؤون الداخلية لليمن وإثارة النعرات المذهبية والطائفية بما يؤجج الصراع بين مكونات وأطياف الشعب اليمني الواحد، كما أدان عدم انصياع جماعة الحوثيين للطلبات الواردة في قرار مجلس الأمن الدولي 6122، مطالباً مجلس الأمن بممارسة مزيد من الضغوط على جماعة الحوثيين لتنفيذ القرار 2216 دون قيد أو شرط. وأكد رفضه وإدانته لاستمرار الإجراءات الانفرادية والأعمال التصعيدية من قبل جماعة الحوثيين ومليشياتها المسلحة مدعومة بمليشيات الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح وانقلابها على الشرعية الدستورية وتقويضها العملية السياسية الانتقالية، معتبراً ذلك خروجاً عن الإرادة والإجماع الوطني المتمثل في مخرجات الحوار الوطني. وحمل جماعة ومليشيات الحوثيين ومليشيات صالح كامل المسؤولية عن تعثر المباحثات السابقة بين الأطراف السياسية اليمنية، واستنفاد كافة السبل السلمية لمعالجة الأزمة اليمنية نتيجة لتعنت هذه الجماعات وقيامها بالسيطرة على السلطة بقوة السلاح والعمل على فرض الأمر الواقع من خلال الاستيلاء على مؤسسات الدولة ورفض إطلاق سراح المعتقلين. ورحب البيان بالإجراءات العسكرية لـ"عاصفة الحزم"، وعملية "إعادة الأمل" للدفاع عن اليمن والشعب اليمني وسلطات الدولة الشرعية، وقال إن تلك الإجراءات العسكرية الاضطرارية لضرب القدرات العسكرية للمليشيات الحوثية والمليشيات المتحالفة معها تستهدف إعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع اليمن بقيادة شرعيتها الدستورية والتصدي لكل محاولات هذه المليشيات المسلحة في تهديد أمن اليمن والمنطقة والسلم والأمن الدوليين. وطالب الحوثيين ومليشيات صالح بالانسحاب الفوري من صنعاء ومحافظة عدن وبقية المدن والمحافظات الأخرى والمؤسسات والمصالح الحكومية، وإعادة كافة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة إلى السلطات الشرعية الدستورية، وتمكين سلطات الدولة الشرعية من إعادة تطبيع الوضع الأمني في جميع المدن والمحافظات اليمنية. وأدان وزراء الخارجية الأعمال العسكرية لمليشيات الحوثيين وصالح على الحدود اليمنية السعودية والقصف الذي يستهدف المنشآت والمواطنين داخل الأراضي السعودية بما في ذلك استخدام الصواريخ، معتبراً ذلك عدواناً سافراً على الأراضي السعودية وتهديداً للأمن والسلم والاستقرار الإقليمي. وفي ما يتعلق بمؤتمر الرياض وما تمخض عنه من قرارات، رحب الوزراء بانعقاد مؤتمر الرياض حول اليمن تحت شعار "من أجل إنقاذ اليمن وبناء دولة الدولة الاتحادية"، وبوثيقة "إعلان الرياض" التي تؤكد دعم الشرعية الدستورية ورفض الانقلاب الذي قامت به مليشيات الحوثيين. ودعا الوزراء إلى مصالحة وطنية شاملة عبر استئناف العملية السياسية بمشاركة كافة الأطراف والقوى والأحزاب السياسية اليمنية في إطار مؤتمر الحوار الوطني الجامع والشامل لتطبيق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، ويحث كافة الأطراف على الالتزام بما يقره هذا الحوار حفاظاً على المصلحة الوطنية العليا لليمن وشعبه. وناشد الوزراء الدول الأعضاء في المنظمة والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية، بما فيها الهيئة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال الإنساني، اتخاذ التدابير العاجلة لتنسيق جهودها على الصعيد الإغاثي والإنساني، وتقديم المساعدات الطبية والإسعافية والغذائية والإيوائية للمتضررين والجرحى والمصابين جراء الأعمال والمعارك الدائرة في العديد من

المدن والمناطق اليمنية.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 16/06/2015
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com